

No. 49004*

**Cyprus
and
Qatar**

Agreement on economic and technical cooperation between the Government of the Republic of Cyprus and the Government of the State of Qatar. Nicosia, 11 November 2008

Entry into force: *5 November 2009 by notification, in accordance with article 12*

Authentic texts: *Arabic, English and Greek*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Cyprus, 6 October 2011*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Chypre
et
Qatar**

Accord de coopération économique et technique entre le Gouvernement de la République de Chypre et le Gouvernement de l'État du Qatar. Nicosie, 11 novembre 2008

Entrée en vigueur : *5 novembre 2009 par notification, conformément à l'article 12*

Textes authentiques : *arabe, anglais et grec*

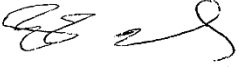
Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Chypre, 6 octobre 2011*

** Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

وإشهادا على ما تقدم قام المفوضان أدناه من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية في مدينة نيقوسيا بتاريخ ١٣/١١/١٤٢٩ هجرية الموافق ٢٠٠٨/١١/١١ ميلادية، من نسختين أصليتين باللغات اليونانية والعربية والإنجليزية، ولكل منهما ذات الحجية. وعند الاختلاف في التفسير يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية.

عن حكومة دولة قطر



فهد بن جاسم بن محمد آل ثاني
وزير الأعمال والتجارة

عن حكومة جمهورية قبرص



خاريلوس ستافراغيس
وزير المالية

- اقتراح الإجراءات الخاصة بتسهيل تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .
- دراسة الوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والسياحي والزراعي والصناعي بين البلدين .
- العمل على توسيع وتشجيع نطاق العلاقات الثنائية وإزالة المعوقات .
- الاتفاق على حل ومعالجة المشاكل الناجمة عن تفسير وتطبيق أحكام هذه الاتفاقية .
- وضع الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذه الاتفاقية بغية توسيع جوانب التعاون الثنائي وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

مادة (٩)

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتسوية الخلافات التي قد تنشأ عن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية عن طريق المشاورات والمفاوضات المتبادلة .

مادة (١٠)

لا تؤثر هذه الاتفاقية على الاتفاقيات الأخرى المبرمة أو التي يبرمها أي من الطرفين المتعاقدين مع دولة أخرى .

مادة (١١)

يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية أو أي نص من نصوصها باتفاق الطرفين كتابة وذلك بعد اتخاذ الإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين.

مادة (١٢)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين (٣٠) بعد استلام آخر إخطار كتابي عن طريق القنوات الدبلوماسية، يؤكد إتمام الإجراءات القانونية الداخلية المطلوبة لدخولها حيز النفاذ.

وتظل سارية المفعول لمدة خمس (٥) سنوات وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة.

ويمكن لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية بناء على إخطار كتابي عن طريق القنوات الدبلوماسية بفترة لا تقل عن ستة (٦) أشهر من تاريخ انتهائها.

وفي حالة إنهاء هذه الاتفاقية فإنها تنتهي في موعد انتهائها.

تظل جميع الالتزامات والتعهدات التي نشأت عن هذه الاتفاقية أو عن أي تعامل تم وفقاً لأحكامها سارية المفعول وملزمة.

مادة (٥)

يعمل كل طرف متعاقد على :-

- ١- تشجيع وتسهيل مشاركة رجال الأعمال وممثلي غرف التجارة والصناعة وغيرها من الهيئات المماثلة في المعارض والأسواق الدولية التي تقام على إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
- ٢- السماح للطرف المتعاقد الآخر بتنظيم الأسواق والمعارض في بلده، وأن يقدم كل منهما للآخر جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة لتحقيق ذلك في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها في بلد كل منهما.
- ٣- الإعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الأعباء الضريبية المفروضة وفقاً لقوانينه ولوائحه وأنظمتها المعمول بها ، على السلع ذات المنشأ الوطني للطرف المتعاقد الآخر غير المخصصة للبيع ، وعلى وجه الخصوص :-
- أ- البضائع والمواد الخاصة بالأسواق والمعارض المؤقتة والتي يجب إعادتها لبلدها الأصلي .
- ب- عينات السلع الصالحة للاستعمال لهذا الغرض وليست لها قيمة تجارية .

مادة (٦)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تشجيع التعاون وتبادل الزيارات بين ممثلي غرف التجارة والصناعة وغيرها من الهيئات المماثلة، وكذلك بين رجال الأعمال في البلدين.

مادة (٧)

يعمل كل طرف متعاقد على :-

- ١- تشجيع التعاون بين هيئاتها ومؤسساتها الحكومية والخاصة والوكالات ذات النفع العام العاملة في الأنشطة الفنية ، على قيامها بمشروعات فنية واقتصادية مشتركة، وكذلك تبادل زيارات الوفود العاملة في مختلف المجالات الفنية لتقديم المساعدة والدعم المطلوبين .
- ٢- تشجيع وتسهيل اشتراك رعاياهما في برامج التدريب والتأهيل المتعلقة بالمجالات الفنية والاقتصادية، و تنسيق الجهود في مجالات البحوث والدراسات الخاصة بها.

مادة (٨)

لضمان حسن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية ومعالجة المشاكل التي قد تثار أثناء التنفيذ، اتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، تجتمع دورياً بالتناوب في البلدين بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين وتكون مهمتها ما يلي:

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية

بشأن التعاون الاقتصادي والفني

بين

حكومة جمهورية قبرص

وحكومة دولة قطر

إن حكومة جمهورية قبرص ،
وحكومة دولة قطر ،
المشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفين المتعاقدان " .
رغبة منهما في تطوير وتعزيز العلاقات بينهما في مجالات التعاون الاقتصادي والفني
لأجل المنافع المتبادلة.
قد اتفقتا على ما يلي :-

مادة (١)

يتعاون الطرفان المتعاقدان فيما بينهما، وفقاً لقوانينهما وأنظمتها، على أساس من
المساواة والمنافع المتبادلة، في المجالات الاقتصادية والفنية، كالصناعة، والطاقة،
والزراعة، والاتصالات، والمواصلات، والبناء، والعمل، والسياحة، وغيرها من
المجالات.

مادة (٢)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع تصدير و استيراد منتجاتهما الصناعية والزراعية،
وكذا المواد الخام، فيما عدا المنتجات المحظورة بموجب قوانينهما وأنظمتها الخاصة
بالاستيراد والتصدير.

مادة (٣)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع نقل البضائع بينهما بواسطة وسائل النقل التابعة لكل
منهما كلما أمكن ذلك.

مادة (٤)

يجري تسديد المدفوعات المستحقة على المعاملات المبرمة بين الأشخاص الطبيعيين
والاعتباريين في إطار أحكام هذه الاتفاقية دون تأخير بعملة قابلة للتحويل يتم الاتفاق
عليها بين الأطراف المعنية.

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

**AGREEMENT
ON ECONOMIC AND TECHNICAL COOPERATION
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF CYPRUS
AND
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR**

The Government of the Republic of Cyprus and the Government of the State of Qatar, hereinafter referred to as "The Contracting Parties",

Desirous of expanding and strengthening the relations between the two countries in the areas of economic and technical cooperation for their mutual benefit,
Have agreed as follows:

ARTICLE 1

The Contracting Parties shall cooperate with each other in accordance with their respective laws and regulations, on the basis of equality and mutual benefits, in the economic and technical fields, such as industry, energy, agriculture, communications, transport, construction, labour, tourism and other areas.

ARTICLE 2

The Contracting Parties shall encourage export and import of their industrial and agricultural products, as well as raw materials excluding those prohibited by their import and export laws and regulations.

ARTICLE 3

The Contracting Parties shall encourage the transport of goods between them via the transportation means belonging to each of them whenever possible.

ARTICLE 4

The payments for transactions concluded between natural and legal persons within the framework of this Agreement shall be effected without delay in a freely convertible currency to be agreed upon between the parties concerned.

ARTICLE 5

Each Contracting Party shall:

- a) encourage and facilitate the participation of the businesspersons, the representatives of the Chamber of Commerce and Industry and other similar institutions in the international exhibitions and fairs which are held in the territory of the other Contracting Party.
- b) permit the other Contracting Party to organise fairs and exhibitions in its country and provide each other with all the necessary facilities and assistance to achieve this within the framework of their respective laws and regulations.
- c) exempt, subject to its laws, rules and regulations in force, from customs duties or any other fiscal charges the following articles originating in the country of the other party which are not intended for sales, namely:
 - (i) goods and materials for temporary fairs and exhibition which must be returned to the country of origin.
 - ii) samples of merchandise, fit only to be used as such and of no commercial value.

ARTICLE 6

Each Contracting Party shall encourage cooperation and exchange of visits between the representatives of the Chamber of Commerce and Industry and other similar institutions as well as between businesspersons in both countries.

ARTICLE 7

Each Contracting Party shall:

- a) Encourage cooperation between their governmental and the private institutions and agencies of public interests engaged in technical activities, in setting up technical and economic joint projects, as well as exchange of delegates engaged in different technical disciplines to provide the required assistance and support.
- b) encourage and facilitate their citizens to participate in training and orientation programmes related to the technical and economic fields and coordinate efforts in research and related studies in these domains.

ARTICLE 8

For the effective implementation of the provisions of this Agreement, and rectification of problems which may arise during their execution, the Contracting Parties agree to establish a Joint Commission on Economic and Technical Cooperation. The Joint Commission shall meet alternatively on periodic basis in the two countries following a request from either Contracting Party to:

- Propose procedures to facilitate the execution of the provisions of this Agreement;
- Study the various means required to enhance the economic, cultural, tourism, agricultural and Industrial cooperation between the two countries;
- Expand and promote the scope of bilateral relations and elimination of obstacles;
- Agree on solving and rectifying the problems arising from the interpretation and application of this Agreement;
- Set up proposals concerning the amendment of this Agreement in pursuit of expanding the aspects of bilateral cooperation and development of the economic relations between the two countries.

ARTICLE 9

The Contracting Parties hereby undertake to settle the differences that may arise in relation to the implementation of this Agreement through mutual consultations and negotiations.

ARTICLE 10

This Agreement shall not affect other agreements concluded or to be concluded by either party with another state.

ARTICLE 11

The provisions of this Agreement or any Articles may be amended by written agreement between the two Parties, after taking the legal procedures that are applied in both countries.

ARTICLE 12

The present Agreement shall enter into force thirty (30) days after the receipt of the latter of the notification, in writing through diplomatic channels, conveying the completion of the legal internal procedures required for its entry into force.

And shall remain in force for successive and automatically renewable period of five (5) years.

Either Party may denounce this Agreement upon notification, in writing through diplomatic channels, at least six (6) months prior to its expire date.

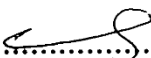
In case of denunciation the present Agreement shall terminate on its expire date,

all the undertakings and obligations arising there from or from any dealings concluded in accordance with this Agreement shall remain valid and binding until such undertaking and obligations are fulfilled.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done at **Nicosia** on the 11th day of November 2008 in two originals each in the Greek, Arabic and English languages, each text being equally authentic, in case of any divergence the English text shall prevail.

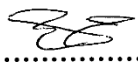
**For the Government of
the Republic of Cyprus**



.....

**Charilaos Stavrakis
Minister of Finance**

**For the Government of
the State of Qatar**



.....

**Fahad Bin Jassim Bin
Mohammed AL-Thani
Minister of Business
and Trade**

[GREEK TEXT – TEXTE GREC]

ΣΥΜΦΩΝΙΑ
ΓΙΑ ΟΙΚΟΝΟΜΙΚΗ ΚΑΙ ΤΕΧΝΙΚΗ ΣΥΝΕΡΓΑΣΙΑ
ΜΕΤΑΞΥ ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗΣ ΤΗΣ ΚΥΠΡΙΑΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ ΚΑΙ
ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗΣ ΤΟΥ ΚΡΑΤΟΥΣ ΤΟΥ ΚΑΤΑΡ

Η Κυβέρνηση της Κυπριακής Δημοκρατίας και η Κυβέρνηση του Κράτους του Κατάρ, στο εξής καλούμενες ως “τα Συμβαλλόμενα Μέρη”,

Επιθυμώντας την ανάπτυξη και ενδυνάμωση των σχέσεων μεταξύ των δύο χωρών στους τομείς της Οικονομικής και Τεχνικής Συνεργασίας για το αμοιβαίο όφελος τους,

Εχουν συμφωνήσει ως ακολούθως:

ΑΡΘΡΟ 1

Τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα συνεργαστούν το ένα με το άλλο σύμφωνα με τους αντίστοιχους νόμους και κανονισμούς τους, βάσει της ισότητας και του αμοιβαίου συμφέροντος, στους οικονομικούς και τεχνικούς τομείς, όπως η βιομηχανία, η ενέργεια, η γεωργία, οι επικοινωνίες, οι μεταφορές, οι κατασκευές, η εργασία, ο τουρισμός και άλλους τομείς.

ΑΡΘΡΟ 2

Τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα ενθαρρύνουν την εξαγωγή και την εισαγωγή των βιομηχανικών και αγροτικών προϊόντων τους, καθώς επίσης και πρώτες ύλες εξαιρουμένων αυτών των οποίων η εισαγωγή/εξαγωγή τους απαγορεύεται από τους νόμους και κανονισμούς.

ΑΡΘΡΟ 3

Τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα ενθαρρύνουν τη μεταφορά των εμπορευμάτων μεταξύ τους μέσω των μεταφορικών μέσων που ανήκουν στην κάθε χώρα, όποτε είναι δυνατό.

ΑΡΘΡΟ 4

Οι πληρωμές για τις συναλλαγές που ολοκληρώνονται μεταξύ των φυσικών και νομικών προσώπων στα πλαίσια αυτής της Συμφωνίας θα εκτελεσθούν χωρίς καθυστέρηση σε ένα ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα που θα συμφωνείται μεταξύ των ενδιαφερομένων μερών.

ΑΡΘΡΟ 5

Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα:

α) ενθαρρύνει και διευκολύνει τη συμμετοχή των επιχειρηματιών, των αντιπροσώπων του Εμπορικού και Βιομηχανικού Επιμελητηρίου και άλλων παρόμοιων οργανισμών στις διεθνείς εκθέσεις που πραγματοποιούνται στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους.

β) επιτρέπει στο άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος να οργανώνει εκθέσεις στη χώρα του και να παρέχει ο ένας στον άλλον όλες τις απαραίτητες διευκολύνσεις και βοήθεια για να το επιτύχει μέσα στα πλαίσια των αντίστοιχων νόμων και κανονισμών τους.

γ) απαλλάττει, βάσει των νόμων και κανονισμών που ισχύουν στη χώρα, από τους τελωνειακούς δασμούς ή οποιοσδήποτε άλλες φορολογικές επιβαρύνσεις, τα ακόλουθα είδη που προέρχονται από την χώρα του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους και τα οποία δεν προορίζονται για πώληση, δηλαδή:

(1) αγαθά και υλικά για τις προσωρινές εκθέσεις που θα επιστραφούν στη χώρα προέλευσης.

(ii) δείγματα των εμπορευμάτων, τα οποία μπορούν να χρησιμοποιηθούν ως τέτοια και δεν έχουν καμία εμπορική αξία.

ΑΡΘΡΟ 6

Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα ενθαρρύνει τη συνεργασία και την ανταλλαγή των επισκέψεων μεταξύ των αντιπροσώπων του Εμπορικού και Βιομηχανικού Επιμελητηρίου και άλλων παρόμοιων οργανισμών καθώς επίσης και μεταξύ των επιχειρηματιών των δύο χωρών.

ΑΡΘΡΟ 7

Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα:

α) ενθαρρύνει τη συνεργασία μεταξύ των κυβερνητικών και των ιδιωτικών οργανισμών και των οργανισμών δημοσίου δικαίου που εμπλέκονται σε τεχνικές δραστηριότητες, για τη δημιουργία κοινών τεχνικών και οικονομικών σχεδίων, καθώς επίσης και την ανταλλαγή των εκπροσώπων που απασχολούνται σε διάφορους τεχνικούς κλάδους ώστε να παρέχουν την απαραίτητη βοήθεια και υποστήριξη.

β) ενθαρρύνει και διευκολύνει τους πολίτες του να συμμετέχουν σε προγράμματα εκπαίδευσης και κατάρτισης που σχετίζονται με τεχνικούς και οικογενειακούς τομείς και θα συντονίζει τις προσπάθειες για την έρευνα και για άλλους σχετικούς τομείς.

ΑΡΘΡΟ 8

Για την αποτελεσματική εφαρμογή των διατάξεων αυτής της Συμφωνίας, και της αντιμετώπισης των προβλημάτων που μπορούν να προκύψουν κατά τη διάρκεια της εφαρμογής τους, τα Συμβαλλόμενα Μέρη συμφωνούν να δημιουργήσουν μια Μικτή Επιτροπή για Οικονομική και Τεχνική Συνεργασία. Η Μικτή Επιτροπή θα έχει συναντήσεις, κατα διαστήματα, εκ

περιτροπής στις δύο χώρες, ύστερα από αίτημα από το ένα ή το άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος για:

- Να προτείνει τις διαδικασίες για να διευκολύνει την εφαρμογή των διατάξεων αυτής της Συμφωνίας
- Να μελετήσει τα διάφορα μέσα που απαιτούνται για να ενισχύσουν την οικονομική, πολιτιστική, τουριστική, γεωργική και βιομηχανική συνεργασία μεταξύ των δύο χωρών
- Να επεκτείνει και να προωθήσει το πεδίο των διμερών σχέσεων και την μείωση των εμποδίων
- Να συμφωνήσει σχετικά με την επίλυση και τη διόρθωση των προβλημάτων που προκύπτουν από την ερμηνεία και την εφαρμογή αυτής της συμφωνίας
- Να δώσει εισηγήσεις σχετικά με την τροποποίηση αυτής της Συμφωνίας με στόχο την επέκταση της διμερούς συνεργασίας και την ανάπτυξη των οικονομικών σχέσεων μεταξύ των δύο χωρών.

ΑΡΘΡΟ 9

Τα Συμβαλλόμενα Μέρη αναλαμβάνουν με το παρόν έγγραφο να συμφωνούν για τις διαφορές που μπορεί να προκύψουν σε σχέση με την εφαρμογή αυτής της Συμφωνίας μέσω κοινών διαβουλεύσεων και διαπραγματεύσεων.

ΑΡΘΡΟ 10

Αυτή η Συμφωνία δεν επηρεάζει άλλες Συμφωνίες που συνάπτονται ή θα συναφθούν από οποιοδήποτε Συμβαλλόμενο Μέρος με ένα άλλο κράτος.

ΑΡΘΡΟ 11

Οι διατάξεις αυτής της Συμφωνίας ή οποιαδήποτε Άρθρα μπορούν να τροποποιηθούν με τη γραπτή σύμφωνη γνώμη των δύο Συμβαλλόμενων Μερών, με βάση τις νομικές διαδικασίες που εφαρμόζονται στις δύο χώρες.

ΑΡΘΡΟ 12

Η παρούσα Συμφωνία θα τεθεί σε ισχύ τριάντα (30) ημέρες μετά που θα ληφθεί η τελευταία Ρηματική Διακοίνωση, η οποία θα επιβεβαιώνει ότι όλες οι νομικές διαδικασίες που απαιτούνται για την έναρξη ισχύος της, έχουν συμπληρωθεί από τα Συμβαλλόμενα Μέρη.

Και θα παραμείνει σε ισχύ για διαδοχική και αυτόματα ανανεώσιμη περίοδο πέντε (5) ετών.

Οποιοδήποτε Μέρος μπορεί να καταγγείλει αυτήν την Συμφωνία με ειδοποίηση, γραπτώς μέσω της διπλωματικής οδού, τουλάχιστον έξι (6) μήνες πριν από την ημερομηνία λήξης της.

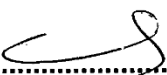
Σε περίπτωση καταγγελίας η παρούσα Συμφωνία θα τερματιστεί στην ημερομηνία λήξης της.

Όλες οι εργασίες και οι υποχρεώσεις που προκύπτουν από ή από οποιοσδήποτε συναλλαγές που έγιναν σύμφωνα με αυτήν την Συμφωνία θα παραμείνουν έγκυρες και δεσμευτικές έως ότου συμπληρωθούν.

Οι υπογράφοντες, οι οποίοι έχουν εξουσιοδοτηθεί από τις αντίστοιχες κυβερνήσεις τους, έχουν υπογράψει αυτήν την Συμφωνία.

Έγινε στη Λευκωσία στις 11 Νοεμβρίου 2008 σε δύο πρωτότυπα στην Ελληνική, Αραβική και Αγγλική γλώσσα, και όλα τα κείμενα είναι εξίσου αυθεντικά. Σε περίπτωση διαφορών στην ερμηνεία των διαφόρων Άρθρων της Συμφωνίας, το Αγγλικό κείμενο θα υπερισχύει.

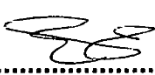
**ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ
ΤΗΣ ΚΥΠΡΙΑΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ**


.....

Χαρίλαος Σταυράκης

Υπουργός Οικονομικών

**ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ
ΤΟΥ ΚΡΑΤΟΥΣ ΤΟΥ ΚΑΤΑΡ**


.....

**Fahad Bin Jassim Bin Mohammed
AL-Thani**

**Υπουργός Επιχειρήσεων
και Εμπορίου**

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD DE COOPÉRATION ÉCONOMIQUE ET TECHNIQUE ENTRE LE
GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DE CHYPRE ET LE
GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU QATAR

Le Gouvernement de la République de Chypre et le Gouvernement de l'État du Qatar, ci-après dénommés les « Parties contractantes »,

Désireux d'élargir et de renforcer leurs relations bilatérales dans les domaines de la coopération économique et technique au bénéfice des deux pays,

Sont convenus de ce qui suit :

Article 1

Les Parties contractantes coopèrent entre elles, conformément à leurs lois et règles, sur la base de l'égalité et des avantages mutuels, dans les domaines économique et technique tels que l'industrie, l'énergie, l'agriculture, les communications, le transport, la construction, le travail, le tourisme et d'autres domaines.

Article 2

Les Parties contractantes encouragent l'exportation et l'importation de leurs produits industriels et agricoles ainsi que des matières premières à l'exception de celles dont leurs lois et règles interdisent l'exportation et l'importation.

Article 3

Les Parties contractantes encouragent le transport de marchandises entre elles utilisant leurs moyens respectifs de transport dans la mesure du possible.

Article 4

Le paiement des transactions réalisées par des personnes physiques et morales, dans le cadre du présent Accord, est effectué dans les délais utilisant une devise librement convertible convenue d'un commun accord entre les parties concernées.

Article 5

Chacune des Parties contractantes :

a) encourage et facilite la participation d'opérateurs économiques, de représentants de chambres de commerce et d'industrie et d'autres institutions similaires, aux foires et expositions internationales organisées dans le territoire de l'autre Partie contractante;

b) autorise l'autre Partie contractante à organiser des foires et des expositions dans son pays et lui fournit les installations et l'assistance nécessaires pour ce faire, conformément à leurs lois et règles respectives;

c) sous réserve de ses lois, règles et règlements, exonère des droits de douane et de toutes autres charges fiscales les articles suivants provenant de l'autre Partie contractante qui ne sont pas destinés à être commercialisés; à savoir :

i) les produits et matériaux destinés à être utilisés temporairement dans les foires et les expositions et qui doivent être retournés dans le pays d'origine;

ii) les échantillons de produits, destinés à cette seule fin et sans valeur commerciale.

Article 6

Les Parties contractantes encouragent la coopération et l'échange de visites entre les représentants des chambres de commerce et d'industrie et d'autres institutions similaires ainsi qu'entre les opérateurs économiques de deux pays.

Article 7

Les Parties contractantes :

a) encouragent la coopération entre leurs institutions publiques et privées et les agences d'intérêt public engagées dans des activités techniques, le montage de projets économiques et techniques conjoints, ainsi que l'échange d'experts de différentes disciplines afin d'apporter l'assistance et l'appui nécessaires.

b) encouragent et assistent leurs ressortissants pour leur permettre de participer à des programmes de formation et d'orientation dans les domaines économique et technique et coordonnent les efforts d'étude et de recherche dans ces domaines.

Article 8

Pour la mise en œuvre effective des dispositions du présent Accord et le règlement des problèmes pouvant survenir lors de son application, les Parties contractantes conviennent de créer une Commission mixte de coopération économique et technique. La Commission mixte se réunit, de manière périodique, tour à tour dans les deux pays, sur demande de l'une ou de l'autre Partie contractante pour :

- proposer des modalités de mise en œuvre des dispositions du présent Accord;
- étudier les moyens de renforcer la coopération économique, culturelle, touristique, agricole et industrielle entre les deux pays;
- élargir le champ des relations bilatérales et les promouvoir, et éliminer les obstacles;
- convenir du règlement des problèmes pouvant découler de l'interprétation et de l'application du présent Accord;

- formuler des propositions d'amendement du présent Accord à l'effet d'élargir les horizons de la coopération bilatérale et de développer les relations économiques entre les deux pays.

Article 9

Les Parties contractantes s'engagent à régler les différends pouvant découler de la mise en œuvre du présent Accord par le biais des consultations et des négociations.

Article 10

Le présent Accord n'affectera pas d'autres accords que les Parties ont conclu ou qu'elles pourront conclure avec d'autres Etats.

Article 11

Les deux Parties peuvent amender les dispositions du présent Accord par écrit, après accomplissement des procédures juridiques en vigueur chez chacune d'elles.

Article 12

Le présent Accord entre en vigueur trente (30) jours après réception de la dernière notification, par écrit, à travers les voies diplomatiques, informant que les procédures internes requises pour l'entrée en vigueur de l'Accord ont été accomplies.

Il reste en vigueur pour des périodes de cinq (5) ans successives et tacitement reconduites.

Chaque Partie peut dénoncer le présent Accord moyennant préavis écrit, communiqué par voie diplomatique, au moins six (6) mois avant sa date d'expiration.

En cas de dénonciation, le présent Accord perd son effet à la date de son expiration.

Tous engagements et toutes obligations découlant du présent Accord ou d'autres transactions conclues conformément au présent Accord demeurent valides et engagent les Parties jusqu'à l'accomplissement de tels engagements ou obligations.

En foi de quoi, les soussignés, à ce dûment autorisés par leur Gouvernement respectif, ont signé le présent Accord.

FAIT à Nicosie, le 11 novembre 2008, en deux exemplaires originaux, en langues grecque, arabe et anglaise. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement de la République de Chypre :

CHARILAOS STAVRAKIS
Ministre des finances

Pour le Gouvernement de l'État du Qatar :

FAHAD BIN JASSIM BIN MOHAMMED AL-THANI
Ministre des affaires et des échanges commerciaux